ذات اخرى منفصلة عنها مماثلها وانما الكلام في اصل العقيدة بنفي التعدد المتصل وهو نفي التركيب في الذات لغير الثاني المنفصل منه واما وحدانية الصفات ففي عبارة عن وجوب انفراده تعالى بصفاته وعدم امكان ان تتصف ذات بمثل صفاته جل وعز واما وحدانية الافعال ففي عبارة عن انفراده عز وجل بايجاد جميع الكائنات بلا واسطة وانه لا تاثير لكل ماسواه تعالى في اثر ما على العموم فهذه الاقسام الثلاثة مما يجب تحقق كل مومن بها ومعرفتها والاطلاع على برهانها ليكون موحدا عارفا والله الموفق لمن شاء بمحض فضله اما وحدانية الذات فبرهانها انه لو وقع التعدد فيها فان كان متصلا لزم كون الذات جسما اذ لا معنى للجسم الا المركب من جزئين فاكثر وايضا فلو وقع التعدد في ذات الاله بان يتركب من جزئين فاكثر لم يخل اما ان تقوم صفات الالوهية من القدرة والارادة والعلم العامة التعلق ونحوها من صفات الاله بكل جزء من اجزاء الاله المفروض تركيبه او تقوم تلك الصفات بجزء واحد والاول مستلزم لان يكون كل جزء لها مستقلا وذلك محال لما سيعرف من برهان استحالة تعدد الاله والثاني مستلزم ان يكون ذلك الجزء الذي قامت به صفات الالوهية وحده هو الاله ويكون الجزء الاخر اثرا قديما وليست باله وقد عرفت فيما سبق ان لا قديم من الذوات الا الله تعالى وايضا فاختصاص احد الجزئين بان كان محلا لصفات الالوهية دون الاخر المماثل له يوجب الاحتياج الى الفاعل المخصص فتكون تلك الصفات حادثة وقد عرفت فيما سبق وجوب قدم الاله ووجوب قدم صفاته ومثل هذا تعرف استحالة التعدد المتصل في ذات الاله لانه لو كان ثم ذات اخرى مثلها لم يخل ايضا اما ان تتصف بمثل صفاتها فيلزم تعدد الاله وسياتي برهان بطلانه او لا تتصف بمثل ذلك فيلزم احتياج صفات الاله الى المخصص ويلزم الحدوث على ما عرفت فيما مضى وقوله وليس معنى نفي التركيب الخ انما ذكر هذا الكلام دفعا لما يتوهم من ان المراد بنفي التركيب في ذاته تعالى التناهي في الدقة كما هو معنى نفي التركيب في الجوهر الفرد

فنبه

فنبه على ان المراد ليس ذلك وانما المراد ان ذاته تعالى وان كان قديما قائما بنفسه ليس بمعنى من المعاني فهو مع ذلك لا يقبل صغرا ولا كبرا لانها من خواص الاجرام وهو تعالى مباين للاجرام وصفاتها على ما تقرر في فصل وجوب مخالفته جل وعلا للحوادث والعجز بعد هذا عن الادراك ادراك ولا يعرف الله على الكمال الا الله تعالى وبالله التوفيق

ويلزم ايضا ان يكون تعالى واحدا في صفاته بمعنى انه لا مثل له والا لزم الحدوث لاحتياج كل من المثلين الى من يخصصه بالعارض الذي يمتاز به عن مثله وايضا لو كان معه تعالى ثان في الالوهية لزم ان يكون ذلك الثاني عام القدرة والارادة مثله وذلك يودي الى انصاف احدهما بالعجز ضرورة سواء اختلفا على التضاد وهو ظاهر او اتفقا لان الفعل الواجب يستحيل انفساخه فلا يمكن ان يقع الا من احدهما فيلزم عجز الاخر الذي لم يقع منه واذا عجز احدهما وجب عجز الاخر لتماثلهما وذلك يودي الى ان لا يوجد شيء من العالم والعيان يكذبه

استدل في هذا الكلام على بطلان وجود مثل مما لو لا تاجل وعز بدليلين احدهما انه لو كان تعالى له مماثل جل وتقدس عن ذلك للزم ان يكون وجوب الوجود مشتركا ولزم ان يمتاز كل واحد منهما بصفة تميزه عن مثله الاخر لامتناع الاثنينية بدون التمايز ولا يمكن ان يكون هذه الصفة التي امتاز بها كل واحد منهما عن مثله واجبة له والا لم يمتز بها ويجب حينئذ ان يتصف بها مثله لاستحالة امتياز احد المثلين نصفة واجبة عن مثله فلزم اذا ان تكون تلك الصفة المميزة عارضة لكل واحد منهما جايزة له وذلك يستلزم حدوثها واحتقارها الى الفاعل المخصص واذا كانت حادثة لزم حدوث كل واحد من الالهين لاستحالة عرو كل واحد منهما عن الصفة التي تميزه عن الاخر وقد وجب الحدوث لتلك الصفة التي ميزته عن مثله فوجب حدوثه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)